

أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

محمد زكي سلامة محمد

الملخص:

هدف البحث الى التعرف على أداء السياسة النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وكذلك التعرف على أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر هناك وهل الأثر سلبي أم إيجابي الذي ينشأ عن عمل السياسة النقدية في العراق ومن ثم يمكن العمل على معالجته، ومن أجل ذلك أستخدم الباحث المنهج الوصفي بأدواته المعروفة وكذلك المنهج التحليلي لتحليل الأرقام والبيانات، وتبين من خلال النتائج أنَّ هناك أثر إيجابي وأثر سلبي لبعض مؤشرات السياسة النقدية التي أستخدمها الباحث، أما الأثر الإيجابي فكان لمؤشر عرض النقد إذ كانت نسبة تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (٢.٢٦)، أما الأثر السلبي فكان لمؤشري معدل التضخم وسعر الصرف إذ كانت نسبة تأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (-٣.٧٧) و(-١٤,٢٢) على التوالي، أما أهم التوصيات فكانت العمل على تحقيق استقلال أكبر للسياسة النقدية من أجل تحقيق بنية جاذبة للاستثمارات الأجنبية في البلد، تسهيل اجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية مما يسهم في تقليل الوقت والكلفة الذي يربو على السنة، تعزيز الاستقرار واتباع سياسة نقدية تسهم بتحقيق مناخ استثماري ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

The aim of the research is to identify the performance of monetary policy and foreign direct investment in Iraq, as well as to know the impact of monetary policy on foreign direct investment there. Is this effect negative or positive, which arises from the work of monetary policy in Iraq and then can be processed, The researcher explained the descriptive method with its known tools as well as the analytical approach to analysis of numbers and data. It was found through the results that there is a positive effect and negative effect of some of the monetary policy indicators used by the researcher. The positive effect was for the

money supply indicators and inflation rate, (2.26) and (3.77) respectively. The negative impact was on the exchange rate index as it had an impact on foreign direct investment in Iraq (-14.22). The most important recommendations were to achieve greater independence of the policy Cash, which will withstand shocks, whether inflationary or monetary, in order to achieve a structure attractive to foreign investments in the country, facilitate licensing procedures for investment projects, which contributes to reducing the time and cost of more than one year. Economic and monetary policy They achieve low rates of inflation in order to achieve a favorable investment climate for foreign direct investment.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية المهمة التي تستعملها الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية و تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها وبما يتلاءم ووضع الدولة وأهداف السياسات الاقتصادية الأخرى الموضوعة، وازدادت أهمية السياسة النقدية مع بداية القرن العشرين بسبب ازدياد المشاكل النقدية وتعقدتها، ومن هنا ازدادت أهميتها في حل المشكلات الاقتصادية وزاد دورها في المساهمة في النمو الاقتصادي سواء أكان على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي، أما العراق بوصفه أحد الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى مستويات أعلى مما وصل إليه في عقد التسعينات، لا بد من تكامل جهود السياسات الاقتصادية كافة ومن ضمنها السياسة النقدية، كما ويعدّ موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الموضوعات التي حيزت لنفسها مساحة مهمة في جلب اهتمام معظم دول العالم التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية و التطور وضرورة اللحاق بركب التقدم⁽¹⁾، إذ إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في القطر المضيف فضلا عن مساهمته في زيادة عوامل الانتاج ونقل التكنولوجيا ورفع قابليات قوة العمل ومهاراته من خلال التدريب والتأهيل وإدخال تنويعات في مدخلات

محمد زكي سلامه محمد

رأس المال التي قد لا تتحقق من الاستثمارات المحلية فضلاً عن مساهمته في زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية عبر التدريب على إدارات المشروعات وتوليد وظائف جديدة وربط الاقطار بشبكات الانتاج العالمية⁽ⁱⁱ⁾.

يتمثل دور السياسة النقدية في تحفيز وجذب الاستثمار من خلال استخدام بعض مؤشراتها المتمثلة في عرض النقد ومعدل التضخم وسعر الصرف، وهذه المؤشرات تعمل على تحسين مناخ الاستثمار والذي يُعدُّ الحافز الأساس في عملية الاستثمار لذلك فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة نوع العلاقة بين السياسة النقدية المتبعة في العراق والاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي.

مشكلة الدراسة: تم صياغة الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الدراسة في مساهمة الدراسات التي تنصب في هذا الوقت على الضرورة الحتمية لتفعيل دور المنافسة حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لكونه ظاهرة اقتصادية تشكل مظهرًا من مظاهر تفتح الاقتصاديات والاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو ذو قدرة على تعزيز التكامل العالمي، كما يعد عاملاً من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، نظراً للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنّها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطور.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على اداء السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
- 2- معرفة أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

فروض الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدة فروض مفادها ان هناك علاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦ وعلى النحو الآتي:

- 1- الفرض الأول: هناك علاقة معنوية ايجابية ذات دلالة احصائية بين عرض النقد والاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- الفرض الثاني: هناك علاقة معنوية سلبية ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

محمد زكي سلامة محمد

٣- الفرض الثالث: هناك علاقة معنوية سلبية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها والعوامل المؤثرة فيها، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل الأرقام والبيانات واستخدام الرسومات والأشكال البيانية.

حدود الدراسة:

إنَّ الحدود المكانية للدراسة دولة العراق وأما الحدود الزمانية فقد شرعت الدراسة من عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠١٦.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والنتائج والتوصيات. المبحث الاول: الأسس النظرية للسياسة النقدية وسعر الصرف. المبحث الثاني: السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق. المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

المبحث الاول

الأسس النظرية للسياسة النقدية والاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: السياسة النقدية (المفهوم- الادوات- الأهداف):

(١-١-١): المفهوم:

عُرِّفت السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

(١-١-٢): الأدوات:

تقسم السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي أدوات السياسة النقدية على نوعين من الأدوات، النوع الأول يُسمى بالأدوات الكمية، أما النوع الثاني من الأدوات فيتمثل بالأدوات النوعية، فالمجموعة الأولى من الأدوات تؤثر في حجم الائتمان والمعروض النقدي كماً وذلك من خلال حركة أسعار الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، أما المجموعة الثانية من الأدوات (النوعية أو

- المباشرة) فهي تؤثر نوعاً لغرض توجيه الائتمان^(iv).
- (١-٢-١-١): الأدوات الكمية للسياسة النقدية (غير المباشرة):
- أ- عمليات السوق المفتوحة.
- ب- سعر إعادة الخصم أو (سعر البنك المركزي).
- ج- نسبة الاحتياطي القانوني.
- (١-٢-١-٢) الأدوات النوعية للسياسة النقدية (الأدوات المباشرة):
- تستخدم أدوات السياسة النقدية النوعية غير المباشرة للتأثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس على حجمه^(v)، ومنها:
- أ- تنظيم الإئتمان الاستهلاكي.
- ب- الإقناع الأدبي.
- ج- أسلوب التوجيهات والأوامر.
- (١-٣-١-١): الأهداف:
- بصفة عامة تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية نوجز أهمها في ما يأتي:
- (١-٣-١-١): تحقيق استقرار الأسعار.
- (١-٣-١-٢): المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل.
- (١-٣-١-٣): المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.
- (١-٣-١-٤): المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.
- (١-٤-١-١): مؤشرات السياسة النقدية:
- (١-٤-١-١) عرض النقد: يقصد بعرض النقد أنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة المتداولة التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والمشروعات المختلفة، وقد أخذ تحديد مفهوم عرض النقد جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين وطريقة حسابه، كما يعتبر عرض النقد بمثابة ديناً على الجهة التي تتولى عملية إصداره وحقاً لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزته^(vi).
- (١-٤-١-٢) سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية، أو هو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية^(vii).

محمد زكي سلامة محمد

(١-٤-٣) **التضخم:** يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى لعام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموماً، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإنَّ القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل، وبالتالي فإنَّ التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود^(viii).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي (المفهوم - المكونات - المزايا - الأهداف):

(١-٢-١) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف على أنه مجموعة الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف الشركة القاطنة بإحدى الدول (المستثمر المباشر) التي لها منفعة مستمرة في منشأة قاطنة في اقتصاد أو دولة أخرى (منشأة الاستثمار الأجنبي المباشر)، ويترتب على المنفعة المستمرة وجود العلاقات طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومنشأة الاستثمار المباشر ودرجة ذات دلالة معنوية من تأثير المستثمر على إدارة المنشأة^(ix).

(٢-٢-١) مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- رأس المال الأولي. ب- الأرباح المُعاد استثمارها. ج- القروض داخل الشركة.

المبحث الثاني

السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولاً: تطور السياسة النقدية في العراق:

(١-٢-١) ملامح السياسة النقدية في العراق واتجاهاتها قبل عام ٢٠٠٣:

في سبيل ان تؤدي السياسة النقدية دورها في الاسهام في تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية في ظل استقرار اقتصادي شامل مع المحافظة على اسس الصيرفة السليمة، فقد حددت أهداف السياسة النقدية للفترة قبل عام ٢٠٠٣ من قبل البنك المركزي العراقي في ضوء القانون ٦٤ لعام ١٩٧٦ وتمثلة في التالي^(x):

(تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تنظيم تدفق النقود والائتمان بما يتلائم وحجم المعاملات، توسيع الخدمات المصرفية والاسهام في تمويل قطاعات أساسية في عملية التنمية، توسيع دور المصارف التي تسهم في تمويل قطاعات أساسية في عملية التنمية)، وفي هذا السياق أصبحت صلاحيات البنك المركزي العراقي محددة في وضع خطة الائتمان وبشكل ينسجم مع أهداف الخطة الاقتصادية فقد حددت الأسس والوسائل لتحقيق هذا الأهداف ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

تحديد الائتمان: يقوم البنك المركزي العراقي بتحديد القواعد العامة للرقابة على

محمد زكي سلامه محمد

الصيرفة كما يضع خطة الائتمان بشكل ينسجم مع أهداف الخطة الاقتصادية من خلال تحديد الائتمان والالتزامات غير المباشرة الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة^(xi).
تحديد شروط تأسيس المصرف: بسبب عمل المصارف في اطار ملكية الدولة فقد تطلب ذلك وضع الشروط التي تتلاءم مع طبيعة الملكية وفي هذا الصدد فإن البنك المركزي العراقي له الحق ان ينشأ مصرف بقانون يعين أغراضه وأعماله وإدارته ورأسماله المقرر واحتياطي رأس المال وطريقة توزيع أرباحه^(xii).

حماية الودائع: يعمل البنك المركزي العراقي من خلال قوانينه الخاصة على حماية الودائع وذلك بهدف زيادة ثقة الجمهور بالمصارف رغم ممارستها لفعاليتها في اطار الملكية العامة من اجل جذب المدخرات وتشجيع الافراد على زيادة ودائعهم^(xiii).
(٢-١-٢) ملامح السياسة النقدية واتجاهاتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

تتمثل اهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فيما يلي:
أ- متطلبات الاحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي العراقي من أجل تنفيذ السياسة النقدية من خلال اللوائح التنظيمية، الطلب من المصارف المشمولة بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) الاحتفاظ باحتياطيات نقدية على شكل حيازات نقدية أو إيداعات لدى البنك المركزي العراقي^(xiv).

ب- عمليات السوق المفتوحة: يدخل البنك المركزي العراقي في هذه العمليات كبائع ومشتري للأوراق النقدية والمالية ومن ابرز عمليات السوق المفتوحة في العراق) مزاد العملة الأجنبية، مزاد ادونات الخزينة، التسهيلات القائمة، تسهيلات مقرض الملجأ الأخير).

ج- سعر البنك: إن هذا السعر يعدّه البنك المركزي العراقي ملائماً للمحافظة على ثبات الأسعار وان سياسته النقدية ستحاول جاهدة تحقيق الاستقرارية ذلك بالإبقاء على السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع سعر البنك^(xv).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

(٢-١-٢) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد العراقي: نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصاديات العديد من الدول، وتحديدًا في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول كما هو الحال بالنسبة للعراق، فالاستثمارات عامة والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة يعد احد دعائم النمو الاقتصادي^(xvi)، إذ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع النفط فلو نظرنا إلى القطاع النفطي في العراق^(xvii)، كما

محمد زكي سلامة محمد

يعمل الاستثمار الأجنبي على الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، كذلك يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تسهيل حصول العراق على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية^(xviii).

(٢-٢-٢) السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق:

أ- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر^(xix).

ب- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات الاستثمارية^(xx).

ج- ضرورة إصلاح النظام التعليمي والتدريب في العراق^(xxi).

(٣-٢-٢) سبل تطوير البيئة الاستثمارية في العراق:

من أجل تطوير البيئة الاستثمارية في العراق يجب الأخذ بما يلي^(xxii):

أ- تنمية الوعي الاستثماري، إذ يكون هذا الوعي مشجعاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تنمية إدراك الأفراد بأهمية مردود عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي سيطور من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

ب- تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام، إضافة إلى الجانب الذي يخص التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- تطوير البنية التحتية والمرافق الحيوية في الاقتصاد العراقي، التي تشكل الدعامة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزز الاستثمارات المحلية.

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في

العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

اولاً: تحليل المؤشرات الاقتصادية للسياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٦:

(٣-١-١) مؤشرات السياسة النقدية في العراق ومنها:

أ- عرض النقد: شهدت المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٠) استمرار عرض النقد بالزيادة ولكن بمعدلات نمو أقل من السنوات السابقة بالنظر في الجدول (١) والخاص بحركة عرض النقد والمتكون من العملة في التداول والودائع وشبه النقد عبر المدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

محمد زكي سلامه محمد

إذ بلغ عرض النقد الواسع (٢٢١٤٠٧٢) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٠ شكلت العملة في التداول منه ما نسبته (٦٦%) وما مقداره (١,٤٧٤,٣٢١) مليار دينار، أما الودائع وشبه النقد فقد شكلت ما نسبته (٣٤%) وما مقداره (٧٣٩٧٥١) مليون دينار أما في عام (٢٠٠٢) فقد استمر النمو في عرض النقد الواسع (M_2) إذ بلغ (٣٦%) عن مستوى نهاية عام (٢٠٠١) وبزيادة مقدارها (١٠٢١٤٧٠) مليار دينار، وتأتي هذه الزيادة من خلال زيادة العملة في التداول بمقدار (٧٨١٠٠٢) مليون دينار وارتفعت نسبة مشاركته في تكوين عرض النقد الواسع (M_2) إلى (٤%) عن مستواها في عام (٢٠٠١) لتبلغ (٦٦%)، وبالنسبة للودائع وشبه النقد فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار (٢٤٠٤٦٨) مليون دينار إلا أن مشاركتها في تكوين عرض النقد الواسع (M_2) قد انخفضت بنسبة (٤%) عن العام السابق الذي بلغت فيه (٣٤%).

وفي الأعوام (٢٠٠٣) إلى عام (٢٠١٠) فإننا نرى أن نمو عرض النقد الواسع قد تذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً ليصل إلى آخر مستوى له في الارتفاع عام (٢٠١٠) إذ بلغت نسبة نموه (٣٣%) عمّا كان عليه نهاية عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، ومنها زيادة الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري نتيجة زيادة الإصلاحات في البنى التحتية التي تستلزم زيادة الانفاق.

أما في الأعوام (٢٠١١-٢٠١٦) فقد بدأ نمو عرض النقد الواسع (M_2) بالانخفاض إلى أن بلغ أدنى مستوى له في نهاية عام (٢٠١٦) عما كان عليه نهاية عام ٢٠١٥ حيث انخفض بمقدار (٢٠٦١٢٦٦) مليار دينار وبنسبة (-٣%) نتيجة الانخفاض الحاصل في عرض النقد الضيق إذ بلغ مقدار انخفاضه (٢١٤٠١٩٧) مليار دينار ونسبة النمو له (-٣%) والانخفاض في رصيد الودائع وشبه النقد إذ بلغ مقدار انخفاضه (٥٦٣٣٨٩) مليار دينار وبلغت نسبة النمو له (-١%) ويأتي هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للنفط ابتداءً من النصف الثاني لعام (٢٠١٤) (xxiii).

جدول (١) تطور عرض النقد ومكوناته في العراق عبر المدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

السنوات	العملة في التداول	نسبة النمو	الودائع وشبه النقد	نسبة النمو	عرض النقد الواسع	نسبة النمو	نسبة	نسبة
(1)	(2)	(3)	(DS)	(3)	(M_2)	(1:3)	(2:3)	
٢٠٠٠	١,٤٧٤,٣٢١	---	٧٣٩٧٥١	---	٢٢١٤٠٧٢	---	٠,٦٦	٠,٣٤

محمد زكي سلامة محمد

٠.٣٨	٠.٦٢	٠.٢٩	٢٨٤٩٥٩٨	٠.٤٤	١٠٦٦٩٠٧	٠.٢٠	١.٧٨٢.٦٩١	٢٠٠١
٠.٣٤	٠.٦٦	٠.٣٦	٣٨٧١٠٦٩	٠.٢٢	١٣٠٧٣٧٥	٠.٤٤	٢.٥٦٣.٦٩٣	٢٠٠٢
٠.٣٣	٦٧	٠.٧٨	٦٨٩٧١١٣	٠.٧٧	٢٣٢٣٦٢٦	٠.٨٠	٤.٦٣٠.٣٢٢	٢٠٠٣
٠.٣٨	٠.٦٢	٠.٦٧	١١٤٩٩١٤٨	٠.٨٧	٤٣٣٥٢٠٣	٠.٥٤	٧.١٦٣.٤٠٦	٢٠٠٤
٠.٣٨	٠.٦٢	٠.٢٧	١٤٦٥٩٣٥٠	٠.٢٨	٥٥٤٦٥١٣	٠.٢٧	٩.١١٣.٠٦٠	٢٠٠٥
٠.٤٨	٠.٥٢	٠.٤٤	٢١٠٤٧٣٩٥	٠.٨١	١٠٠٨٢١٥٠	٠.٢٠	١٠.٩٦٨.٠٣٦	٢٠٠٦
٠.٤٧	٠.٥٣	٠.٢٨	٢٦٩٢٠٥١٣	٠.٢٦	١٢٦٨٨٢٩٦	٠.٣٠	١٤.٢٣٢.٤٧٥	٢٠٠٧
٠.٤٧	٠.٥٣	٠.٢٩	٣٤٨٦١٩٢٧	٠.٢٩	١٦٣٦٩٤٢٥	٠.٢٩	١٨.٤٩٢.٥٠٢	٢٠٠٨
٠.٥٢	٠.٤٨	٠.٣٠	٤٥٣٨٥٢٨٩	٠.٤٤	٢٣٥٧٩٦١٠	٠.١٨	٢١.٧٧٥.٦٧٩	٢٠٠٩
٠.٦٠	٠.٤٠	٠.٣٣	٦٠٢٨٩١٦٧	٠.٥٢	٣٥٩٤٦٩٧٦	٠.١٢	٢٤.٣٤٢.١٩٢	٢٠١٠
٠.٦١	٠.٣٩	٠.٢٠	٧٢٠٦٧٣٠٩	٠.٢٢	٤٣٧٧٩٩٤٨	٠.١٦	٢٨.٢٨٧.٣٦١	٢٠١١
٠.٦٠	٠.٤٠	٠.٥٥	٧٥٣٣٦١٢٨	٠.٠٢	٤٤٧٤٢٤٨١	٠.٠٨	٣٠.٥٩٣.٦٤٧	٢٠١٢
٠.٦٠	٠.٤٠	٠.١٦	٨٧٥٢٦٥٨٥	٠.١٨	٥٢٦٨٤٨٥٤	٠.١٤	٣٤.٩٩٥.٤٥٣	٢٠١٣
٦٠	٠.٤٠	٠.٠٣	٩٠٥٦٦٩٣٠	٠.٠٤	٥٤٦٥٦٥٤٧	٠.٠٣	٣٦.٠٧١.٥٩٣	٢٠١٤
٠.٥٨	٠.٤٢	- ٠.٠٩	٨٢٤٣٨٧١٢	- ٠.١٢	٤٧٥٨٣٤٥٦	- ٠.٠٣	٣٤.٨٥٥.٢٥٦	٢٠١٥
٠.٥٩	٠.٤١	- ٠.٠٣	٨٠٣٧٧٤٤٦	- ٠.٠١	٤٧٠٢٠٠٦٧	- ٠.٠٤	٣٣.٣٥٧.٦٧٧	٢٠١٦

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، البنك

المركزي العراقي، تقارير سنوية للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٠

(٣-١-٢) **معدلات التضخم:** شهد العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٠) ارتفاعا

ملحوظا في مستويات الاسعار إذ ارتفعت معدلات التضخم وبلغت اقصاها ٣٣%

خلال تلك الفترة، أما الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٤) وبشكل عام فإن معدلات التضخم بعد

محمد زكي سلامه محمد

عام ٢٠٠٣ شهدت تزايداً متذبذباً لأسباب عديدة في مقدمتها عملية استبدال العملة المحلية ، وتزايد الإنفاق العام والخاص، وضعف الوضع الأمني وتكاليفه الباهظة، وضعف الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، فقد بلغ معدل التضخم في المتوسط (١٣.٥%) وكان اعلى معدل للتضخم عام ٢٠٠٦ إذ بلغ ٥٤.٢% كما هو موضح في الجدول رقم (٣) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى رفع متوسط دخل الفرد بسبب ارتفاع الاجور والرواتب، إلا أنَّ معدلات التضخم قد انخفضت في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٦ لتصل إلى (- ٢.٨%) في عام ٢٠٠٩ وكان هذا بسبب تحسن سعر صرف العملة الوطنية فضلاً عن عدم وجود رسوم جمركية تؤثر على السلع المستوردة.

أما بعد عام ٢٠١٢ فقد انخفضت معدلات التضخم لتصل إلى (١.٢%) في عام ٢٠١٦ بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والأمنية في البلاد وهذا يدل على تحسين أداء السياسة النقدية في البلد.

جدول (٢) تطور معدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦

السنوات	معدل التضخم %
٢٠٠٠	٥
٢٠٠١	١٦.٤
٢٠٠٢	١٩.٣
٢٠٠٣	٣٣.٦
٢٠٠٤	٢٧
٢٠٠٥	٣٦.٩
٢٠٠٦	٥٤.٢
٢٠٠٧	٣٠.٨
٢٠٠٨	٢.٧
٢٠٠٩	٢.٨-

٢.٤	٢٠١٠
٥.٦	٢٠١١
٦.١	٢٠١٢
١.٩	٢٠١٣
٢.٢	٢٠١٤
١.٤	٢٠١٥
١.٢	٢٠١٦

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٠

(٣-١-٣) **سعر الصرف:** كان لهبوط معدل الناتج المحلي الاجمالي وتدهوره أثر كبير في انخفاض سعر الصرف إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي (١٩٣٩) ديناراً لكل دولار أمريكي واحد في المتوسط للسنوات الثلاث ٢٠٠٣-٢٠٠٠ كما موضح في الجدول رقم (٣)، كذلك كان لتدخل الدول في النشاط الاقتصادي من خلال القرارات المركزي تشويه لهيكل السعري، إذ أصبحت الاسعار لا تمثل القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة^(xxiv).

أما في عام ٢٠٠٣ فقد بدأت معالم التغيير واضحة إذ شهد الدينار العراقي تحسناً ملموساً حيث بلغ سعر الصرف (١٨٩٦) ديناراً لكل دولار أمريكي، بسبب استقرار الطلب على السلع والحاجات الأساسية، وكذلك قيام البنك المركزي بعملية استبدال العملة ودخول العملة الجديدة إلى التداول والتميز بصعوبة التزوير وما لاقته من قبول عام لدى الأفراد.

وفي عام ٢٠١٢ عمل البنك المركزي على تخفيض سعر الصرف حيث بلغ (١١٦٦) ديناراً لكل دولار أمريكي بسبب زيادة أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات العراقية منها، أما في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ فقد بلغ سعر الصرف (١١٩٠) دينار لكل دولار أمريكي بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية بعد انخفاض اسعار النفط العالمية وتردي الأوضاع الأمنية في تلك الفترة.

جدول رقم (٣) تطور سعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦

السنوات	معدل التضخم %
٢٠٠٠	١٩٣٠
٢٠٠١	١٩٢٩
٢٠٠٢	١٩٥٧
٢٠٠٣	١٨٩٦
٢٠٠٤	١٤٥٣
٢٠٠٥	١٤٦٩
٢٠٠٦	١٤٦٧
٢٠٠٧	١٢٥٥
٢٠٠٨	١١٩٣
٢٠٠٩	١١٧٠
٢٠١٠	١١٧٠
٢٠١١	١١٧٠
٢٠١٢	١١٦٦
٢٠١٣	١١٦٦
٢٠١٤	١١٨٨
٢٠١٥	١١٩٠
٢٠١٦	١١٩٠

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الاحصائية للبنك المركزي، نشرات سنوية متفرقة.

(٣-١-٢) مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار): ويوضح لنا

محمد زكي سلامة محمد

الجدول رقم (٤) كمية التدفقات الاستثمارية الواردة إلى العراق خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) إذ يتبين لنا أنه في عام ٢٠٠٠ بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق (٣١٨٨٥٥) مليون دولار أمريكي، ومن ثم في عام ٢٠٠١ بلغت حجم الإستثمار الأجنبي المباشر (٦٤٥٢٠٠) مليون دولار أمريكي وجاء ذلك الارتفاع نتيجة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية، أما في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (١٥٩٤٠٠-١٠٠٠٠٠) مليون دولار أمريكي على التوالي، ويعود ذلك إلى تخوف الشركات الأجنبية من وضع البلد المستقبلي، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت ترتفع تدريجياً خلال الاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٣ نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلد وبداية انفتاح العراق على محيطه الدولي أما في عام ٢٠١٤ فقد انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (٤٧٨١٨٠٠) مليار دولار بسبب الظروف الأمنية السيئة وسيطرة المجرمين الإرهابية على ثلث مساحة العراق تقريباً، أما في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ فقد استمر حجم الاستثمارات الأجنبية بالانخفاض إذ بلغت (٣٣١٦٣٠٠-٣١٥٠٧٥٠) مليار دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إلى النصف تقريباً فالعراق ذو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بنسبة ٩٥% تقريباً.

جدول رقم (٤)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى العراق للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

نسبة النمو	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
--	٣١٤٨٠٠	٢٠٠٠
٠.١٠٤	٦٤٥٢٠٠	٢٠٠١
٠.٧٥-	١٥٩٤٠٠	٢٠٠٢
٠.٣٧-	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٣
٢	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٤
٠.٧٢	٥١٥٣٠٠	٢٠٠٥

٠.٢٦-	٣٨٣.٠٠٠	٢٠٠٦
١.٥٤	٩٧١٨.٠٠	٢٠٠٧
٠.٩١	١٨٥٥٧.٠٠	٢٠٠٨
٠.١٤-	١٥٩٨٣.٠٠	٢٠٠٩
٠.١٢-	١٣٩٦.٠٠٠	٢٠١٠
٠.٤٩	٢٠٨٢.٠٠٠	٢٠١١
٠.٦٣	٣٤٠.٠٠٠٠	٢٠١٢
٠.٥١	٥١٣١٤.٠٠	٢٠١٣
٠.٠٧-	٤٧٨١٨.٠٠	٢٠١٤
٠.٣١-	٣٣١٦٣.٠٠	٢٠١٥
٠.٠٥-	٣١٥.٧٥٠	٢٠١٦

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي سنوات متفرقة.

ثانياً: النموذج القياسي المقترح لقياس أثر السياسة النقدية على

الاستثمار الأجنبي المباشر:

المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج القياسي:

المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر (Y).

المتغيرات المستقلة:

(X1): عرض النقد.

(X2): معدل التضخم.

(X3): سعر الصرف.

المتغير العشوائي: ويتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي لم تدخل في النموذج

والتي يصعب قياسها كالعادات وطبيعة سلوك الافراد.

محمد زكي سلامه محمد

جدول رقم (٥) البيانات المستخدمة في النموذج القياسي للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (Y)	عرض النقد (X1)	التضخم (X2)	سعر الصرف (X3)
٢٠٠٠	٣.١٤٨.٠٠٠	٢.٢١٤.٠٧٢	٥	١٩٣٠
٢٠٠١	٦.٤٥٢.٠٠٠	٢.٨٣٨.٠٤٨	١٦.٤	١٩٢٩
٢٠٠٢	١.٥٩٤.٠٠٠	٣.٨٢٥.٢٤١	١٩.٣	١٩٥٧
٢٠٠٣	٥٠٠.٠٠٠	٥.٧٧٣.٦٠١	٣٣.٦	١٨٩٦
٢٠٠٤	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠.١٤٨.٦٢٦	٢٧	١٤٥٣
٢٠٠٥	٥١٥.٣٠٠.٠٠٠	١١.٣٩٩.١٢٥	٣٦.٩	١٤٦٩
٢٠٠٦	٣٨٣.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٩١٤.٢٠٦	٥٤.٢	١٤٦٧
٢٠٠٧	٩٧١.٨٠٠.٠٠٠	١٦.٤٠٩.٦٨٤	٣٠.٨	١٢٥٥
٢٠٠٨	١.٨٥٥.٧٠٠.٠٠٠	٢٣.٤٠٩.٦٨٤	٢.٧	١١٩٣
٢٠٠٩	١.٥٩٨.٣٠٠.٠٠٠	٣٢.٠٤٣.١١٨	٢.٨	١١٧٠
٢٠١٠	١.٣٩٦.٠٠٠.٠٠٠	٥١.٧٤٣.٤٨٩	٢.٤	١١٧٠
٢٠١١	٢.٠٨٢.٠٠٠.٠٠٠	٦٢.٤٧٣.٩٢٩	٥.٦	١١٧٠
٢٠١٢	٣.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٦٣.٧٣٥.٨٧١	٦.١	١١٦٦
٢٠١٣	٥.١٣١.٤٠٠.٠٠٠	٧٣.٨٣٠.٩٦٤	١.٩	١١٦٦
٢٠١٤	٤.٧٨١.٨٠٠.٠٠٠	٧٢.٦٩٢.٤٤٨	٢.٢	١١٨٨
٢٠١٥	٣.٣١٦.٣٠٠.٠٠٠	٨٩.٢٨٧.٠٠٠	١.٤	١١٩٠
٢٠١٦	٣.١٥٠.٧٥٠.٠٠٠	٨٦.٠٧٣.٥٠٠	١.٢	١١٩٠

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات وزارة التخطيط العراقية، مديرية الحسابات القومية، مجموعة تقارير سنوية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

محمد زكي سلامة محمد

- البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار.

(١-٢-٣) اختبار وتقدير النماذج القياسية:

وسيتم تقسيم الدراسة القياسية على مرحلتين إذ تتناول المرحلة الأولى اختبار الفرضيات والتي تنقسم على ثلاث فروض وكما يأتي:

الفرض الأول: هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عرض النقد الواسع والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٦.

(١-٢-٣) النموذج القياسي الأول:

يهدف هذا النموذج إلى اختبار فرضية أن عرض النقد الواسع له تأثير ايجابي ومعنوي ذا دلالة احصائية على الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحقيق ذلك تتبع الطالب الخطوات التالية:

أ- الصيغة القياسية للنموذج القياسي الأول:

$$LY = C(1) + C(2) * X1 + U_i$$

حيث إن:

(LY) ترمز إلى لوغار يتم المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر.

C(1) ترمز إلى المقدار الثابت.

C(2) ترمز إلى معامل عرض النقود (LX1).

(U_i) ترمز إلى المتغير العشوائي.

ب- تقدير النموذج القياسي الأول :

شكل رقم (١) معاملات النموذج لعرض النقد

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0016	-3.849109	4.772541	-18.37003	C
0.0000	7.979603	0.283296	2.260586	X1
19.61871	Mean dependent var	0.809340		R-squared
3.067855	S.D. dependent var	0.796629		Adjusted R-squared
3.597241	Akaike info criterion	1.383500		S.E. of regression
3.695266	Schwarz criterion	28.71107		Sum squared resid
3.606984	Hannan-Quinn criter.	-28.57654		Log likelihood
1.322064	Durbin-Watson stat	63.67407		F-statistic

- التقييم الاحصائي:

من خلال الشكل رقم (١) يتبين لنا أنَّ معلمة المتغير المستقل (عرض النقد) مقبولة احصائياً إذ كانت القيمة المحسوبة لاختبار (T) اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٧.٧٩) وهذا ما توضحه قيمة الاحتمالية والبالغة (٠.٠٠) إذ كانت أقل من (٠.٠٥) وهذا ما يعني قبولها احصائياً.

كما ان معامل التحديد (R^2) يفسر (٠.٨٠) من أي تغير يطرأ على لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نسبة تفسير جيدة.

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

$$LY = -18.37003 + 2.260586 * X1 + U_i$$

- التحليل الاقتصادي:

أظهرت نتائج النموذج القياسي أنَّ قيمة معامل المتغير المستقل ($X1$) هي (٢.٢٦) بمعنى ان التغير في عرض النقد بمقدار (١) ينعكس ايجابيا على التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمقدار (٢.٢٦)، أما وفقاً لنتائج التحليل القياسي التي اظهرت ان قيمة (R^2) هي (٠.٨٠) اي ان (٨٠%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يفسرها المتغير المستقل عرض النقد أما النسبة المتبقية والبالغة (١٥%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج أو أنها تقع ضمن المتغير العشوائي، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ المعادلة في اعلاه قد أوجدت أن العلاقة بين المتغيرين ايجابية، وذلك يؤكد صحة الفرض الأول.

(٣-٢-١) النموذج القياسي الثاني:

يهدف هذا النموذج إلى اختبار فرضية أنَّ معدل التضخم له تأثير سلبي ذا دلالة احصائية على الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحقيق ذلك تتبع الطالب الخطوات التالية:

أ- الصيغة القياسية للنموذج القياسي الثاني:

$$LY = C(1) - C(2) * X2 + U_i$$

حيث ان:

(LY) ترمز إلى لوغار يتم المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر

(C1) ترمز إلى المقدار الثابت

(C2) ترمز إلى معامل معدل التضخم ($X2$).

(Ui) ترمز الى المتغير العشوائي
ب- تقدير النموذج القياسي الثاني:

شكل (٢) معاملات النموذج لمعدل التضخم

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0402	2.246457	1.729901	3.886150	C
0.0000	9.231829	0.408920	-3.775082	X2
19.61871	Mean dependent var	0.850339		R-squared
3.067855	S.D. dependent var	0.840362		Adjusted R-squared
3.355120	Akaike info criterion	1.225754		S.E. of regression
3.453145	Schwarz criterion	22.53709		Sum squared resid
3.364864	Hannan-Quinn criter.	-26.51852		Log likelihood
2.028423	Durbin-Watson stat	85.22666		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

- التقييم الاحصائي:

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (٢) أنَّ معلمة المتغير المستقل (معدل التضخم) مقبولة احصائياً إذ كانت القيمة المحسوبة لاختبار (T) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٩.٢٣) وهذا ما توضحه قيمة الاحتمالية والبالغة (٠.٠٠) إذ كانت أقل من (٠.٥٠) وهذا ما يعني قبولها احصائياً.

كما أنَّ معامل التحديد (R^2) يفسر (٠.٨٥) من أي تغير يطرأ على لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نسبة تفسير جيدة. ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

$$LY = 3.886150 - 3.775082 * X2 + U_i$$

- التحليل الاقتصادي:

اظهرت نتائج النموذج القياسي ان قيمة معامل المتغير المستقل (X_2) هي (-٣.٧٧) بمعنى ان التغير في معدل التضخم بمقدار (١) ينعكس سلبياً على التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمقدار (-٣.٧٧)، أما وفقاً لنتائج التحليل

محمد زكي سلامه محمد

القياسي التي اظهرت ان قيمة (R^2) هي (0.85) اي ان (85%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يفسرها المتغير المستقل معدل التضخم أما النسبة المتبقية والبالغة (15%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج أو انها تقع ضمن المتغير العشوائي، فضلاً عن ذلك فإن المعادلة في اعلاه قد اوجدت ان العلاقة بين المتغيرين سلبية، وذلك يؤكد صحة الفرض الثاني.

(3-1-2-3) النموذج القياسي الثالث:

يهدف هذا النموذج إلى اختبار فرضية ان سعر الصرف له تأثير سلبي ذا دلالة احصائية على الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحقيق ذلك تتبع الطالب الخطوات التالية:
أ- الصيغة القياسية للنموذج القياسي الثالث:

$$LY = C(2) + C(1)* X3 + U_i$$

C(2) ترمز إلى المقدار الثابت.

C(1) ترمز إلى معامل سعر الصرف (X3).

(U_i) ترمز الى المتغير العشوائي.

ب- تقدير النموذج القياسي الثالث:

شكل (3) معاملات النموذج لسعر الصرف

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	17.01378	7.198787	122.4786	C
0.0000	-14.29407	0.995368	-14.22787	X3
19.61871	Mean dependent var	0.931607		R-squared
3.067855	S.D. dependent var	0.927047		Adjusted R-squared
2.572020	Akaike info criterion	0.828620		S.E. of regression
2.670045	Schwarz criterion	10.29916		Sum squared resid
2.581764	Hannan-Quinn criter.	-19.86217		Log likelihood
1.405125	Durbin-Watson stat	204.3205		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

- التقييم الاحصائي:

من خلال الشكل رقم (3) يتبين لنا أن معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف)

محمد زكي سلامة محمد

مقبولة احصائياً إذ كانت القيمة المحسوبة لاختبار (T) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (١٤.٢٩) وهذا ما يوضحه قيمة الاحتمالية والبالغة (٠.٠٠) حيث كانت أقل من (٠.٠٥) وهذا ما يعني عدم قبولها احصائياً. كما أن معامل التحديد (R^2) يفسر (٠.٩٣) من أي تغيير يطرأ على لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نسبة تفسير جيدة. ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

$$LY = 122.4786 - 14.22787 * X3 + Ui$$

- التحليل الاقتصادي:

اظهرت نتائج النموذج القياسي أن قيمة معامل المتغير المستقل ($X3$) هي (-) ١٤.٢٢ بمعنى أن التغيير في سعر الصرف بمقدار (١) ينعكس سلبيًا على التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمقدار (١٤.٢٢)، أما نتائج التحليل القياسي التي اظهرت ان قيمة (R^2) هي (٠.٩٣) اي ان (٩٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق فيفسرها المتغير المستقل سعر الصرف أما النسبة المتبقية والبالغة (٧%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر فتعود إلى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج أو انها تقع ضمن المتغير العشوائي، فضلاً فإن المعادلة في أعلاه قد اوجدت أن العلاقة بين المتغيرين سلبية، وذلك يؤكد صحة الفرض الثالث.

نتائج التحليل النظري:

- ١- اتسمت السياسة النقدية في العراق بكونها سياسة مسابرة للتقلبات التي شهدتها الساحة السياسية والاقتصادية في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ وتكيفيه مع الاتجاهات العامة للسياسة المالية.
- ٢- تتكون بيئة الاستثمار في العراق من عدد من العناصر تمثل مؤشرات تقييم دولية ومحلية وتتمثل بالمكونات الاقتصادية بما تشمل عليه من استقرار أو تدهور على المستوى النقدي والمالي.
- ٣- اتسمت السياسة النقدية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق في الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية.
- ٤- اتجهت السياسة العراقية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية بعد اصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

الذي فتح الباب أمام المستثمرين الاجانب و المحليين لاستثمار رؤوس اموالهم داخل العراق من اجل دعم عملية التنمية الاقتصادية.

نتائج التحليل القياسي:

- ١- هناك دور فعال للسياسة النقدية في تحقيق زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة عرض النقد بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (٢.٢٦) وهذا ما يحقق صحة الفرض الأول.
- ٢- ان مؤشر التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، فعند زيادة معدل التضخم بنسبة (١%) يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (٣.٧٧-) وهذا يحقق صحة الفرض الثاني.
- ٣- ان السياسة النقدية في العراق تمكنت من تخفيض سعر الصرف والذي بدوره أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فعند ارتفاع سعر الصرف بنسبة (١%) يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١٤.٢٢-) والعكس صحيح وهذا يؤكد عدم تحقق صحة الفرض الثالث.

التوصيات:

- ١- استمرار توجه السياسة النقدية بالعمل على توحيد سعر الصرف وتقليل التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي حتى لا يكون هناك تسريب للدخارات.
- ٢- ضرورة العمل بشكل فاعل على توفير الظروف والامكانات الملائمة والتي تدفع بنجاح بيئة الاستثمار إلى الإمام في طريق جذب الاستثمارات إلى الداخل من خلال تعزيز البيئة التشريعية والقانونية، وإشاعة ثقافة الاستثمار في المجتمع.
- ٣- العمل على تحقيق استقلال اكبر للسياسة النقدية التي من شأنها مواجهة الصدمات سواء كانت تضخمية أم غيرها من أجل توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية في البلد.
- ٤- تسهيل إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية بما يسهم في تقليل الوقت والكلفة الذي قد يربو على السنة وهذا يتم من خلال تطبيق نافذة الشباك الواحد.
- ٥- توخي الحذر في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم إتباع سياسة الباب المفتوح أمامه أو المبالغة في تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية، وأن يدار الاستثمار ضمن الظروف والمحددات الوطنية للبلد.

المصادر:

- ١ - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، سنة ٢٠١١، ص أ.
- ٢ - دينا أحمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، سنة ٢٠٠٥، ص ٢
- iii - عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ط ١، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٨.
- iv - فلاح حسين كريم، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٦.
- v - عبد الحميد صديق عبد البر، اقتصاديات النقود والبنوك واسواق رأس المال الدولي، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٧، ص ١٢٩.
- vi - عمر محمد عكاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.
- vii - العباس بلقاسم، سياسات اسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٣، ٢٠٠٣، ص ٩.
- viii - محمود الوادي واخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٩٩.
- ix - Patterson, N. K., Montanjees, M., Cardillo, C., & Motala, J. Foreign direct investment: trends, data availability, concepts, and recording practices. International Monetary Fund, 2004,p3
- x - قحطان شمران حسن القيسي، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص ٧٢.
- xi - المادة السادسة د- الفصل الثاني-الباب الثاني- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦.
- xii - المادة الثالثة والاربعون -١- الباب الخامس. قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦.
- xiii - قحطان شمران حسن القيسي، مصدر سابق، ص ٧٤.
- xiv - فلاح حسن ثويني، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٨، ٢٠٠٥، ص ١٢٥.
- xv - البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص ١٠.

- xvi - ستار جابر عمران، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية ونهوض الاقتصاد العراقي للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٩٥، ٢٠١٣، ص ٤٧.
- xvii - سامي حميد عباس، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، ٢٠١٠، ص ٥.
- xviii - كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي (الأهمية والفرص المتاحة)، ص ١٤٧.
- xix - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٣) ، سياسات جذب الاستثمار الاجنبي و البيني في منطقة الاسكوا لتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية، دراسة حالة الاردن والبحرين و اليمن و الامم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٤، ص ١٧.
- xx - صالح، آزاد شكور، (الاستثمار الأجنبي سبل استقطابه و تسوية منافذاته) مؤسسة O.P.L.C للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، أربيل، ٢٠٠٨، ص ص ٤٣، ٤٤.
- xxi - سعيد علي العبيدي، ممدوح عطا الله فيحان، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق، المجلة الاكاديمية العراقية، ٢٠١٠، ص ص ٩، ١٠.
- xxii -، ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، جامعة منتوري ، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٥.
- xxiii - التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٥، ص ٤.
- xxiv - التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٣، ص ١١.